نص ردن

▪ علاء حسن

نـايـب ضـابـط عـطـاب

ممثـل الشعب في مجلس النـواب بظهوره المتكرر عبر الفضائيـات ودفاعـه المستميـت عـن الأداء الحكومي ، وحرصـه في كل يـوم على زف بشرى احتـواء الأزمة السياسيـة في غضـون الأيـام القليلـة المقبلـة، أصبح هـذا النائب صاحـب الماركة المسجلـة بموجب القانون محبـوب الشعب، وهـو الوحيد صـدق الأكذوبة فكثف مـن إطلالته عبر شاشـات الفضائيات ليعـبر عن دفاعه المستميـت وزميله الآخر المتزوج مـن بنت رئيس كتلته البرلمانية عن العملية السياسية والتجربة الديمقراطية الجديدة في العراق .

النائـب أبـو الماركـة المسجلـة وزميلـه صهـر رئيس الكتلـة همـا من أكثر النـواب حديثا وصخبـا والإدلاء بتصريحـات للإذاعات والتلفزيونـات والوكالات بكيل الاتهامات للحلفـاء والشركاء ، وهذا المنهج في السلوك السياسي يشترك فيه الكثير من ممثلي الشعب ، ودائما مـا يكـون أصحـاب الصـوت الصاخـب هـم في مقدمة المتبرعـين من حاملـي جيلكانات البانزيـن ، وواحدهم مثل النائب ضابط أبو جولة تعطب وتحرق من يخالفها الرأي .

في وحـدة عسكريـة بقاطـع العمـارة في زمـن الحرب العراقية الإيرانية ، كان نون ضاد درجة خامسة ويدعى "عطـاب" مصـدر قلـق ومخـاوف منتسبـي الوحدة ، فعطـاب اسم على مسمى ، هوايتـه إشعال الحرائق في أي مـكان ، وسعادتـه تكتمل بمعاقبة الجنـدي المتغيب على الإجـازة ، والآخر النائم أثناء الواجب ، ومن مآثر "عطـاب" أنـه كلـف مـن قبـل آمـر الوحدة بـأن يكون مسؤولا عـن تشغيل وإطفـاء التلفزيـون في الحانوت المخصـص للمراتـب ، وصلاحياتـه استخدمها بمزاجه الخـاص ، فهو حينما يرى الجنـود منسجمين بمتابعة مسلسـل يقـوم بإطفاء الجهاز ويصـرخ" اطلع خارج " فيخـرج الجميع متوجهين إلى الملاجىء والمتاريس لان المعلومـات تقول بان العدو من المحتمل أن يشن هجوما علـى القاطـع ، والاحتمالات عادة ما تكـون اجتهادا من قبـل عطاب لغرض أن يفسد سهرة المراتـب في متابعة المسلسل .

هنـاك مئـات من أمثـال نائب ضابط عطـاب يشغلون المشهد السياسي وهوايتهم في توجيه الاتهامات تعتمد علـى الاحتمـالات وفي بعـض الأحيان كمـا يقول صهر رئيـس الكتلـة على معلومـات دقيقة ، وأفـلام صورتها الكاميـرا الخفيـة الموضوعة في مكتب بعـض القادة أو المسؤولـين، و"عطاب السياسـي" لا يحتاج إلى كاميرا خفيـة ليشتم الخصـوم أو المعارضين ، فبعـود شخاط واحد يحول المشهد إلى حريجة عندما يصرح بان مذكرة اعتقـال ستصدر بحق رئيس الكتلـة النيابية لارتباطه بمجاميـع مسلحة كانت تخطـط للاستيلاء على المنطقة الخضـراء بالأسلحة الكيمياوية ثم قلب نظام الحكم ، وما أن ينتهي عطاب محبوب الشعب من تصريحه حتى يظهر زميله وهذه المرة عبر التلفزيون الرسمي ليسلط الضـوء على تفاصيل المخطـط ، ويصرخ بصوت عال وكأنـه جالـس على الجولـة لكي يسمع اكبر مسؤول في الحكومـة تصريحـه ، والمسؤول وبعـد مداولة مع مستشاريـه من الفريـق الأول يأمر بإرسـال كتاب شكر إلى نائـب ضابـط عطـاب لـدوره المتميـر في إشعـال الجولة ، واستخـدام الكاميرا الخفية في كشف عورات الخصوم السياسيين .

بسبب غياب الرقيب الحكومي

ذوو الـــدخل المحـــدود.. ضحيـــة جشـــع الـــتجّار والســـلع الرديئـــة

□ بغداد / محمد حميد

تنتشر في الأسواق المحلية أنواع مختلفة من السلع والبضائع، وسط غياب الدور الرقابي الحقيقي، فلا معايير محددة لاستيراد البضائع وفقا لمتطلبات الناس، ولا سيطرة نوعية ولا تعرفة كمركية، ما أغرق الأسواق بالسلع الرخيصة المخالفة للمواصفات.

فوضى الاستيراد عامل آخر للبطالة

وتنعكس ظاهرة المواد الرديئة على عملية شرائها، إذ يتردد المواطن كثيرا قبل شرائه أي جهاز كهربائي فهو لا يثق بالتجار أو السلعة، خاصة مع تعدد (الماركات) وتنوعها، حتى يشعر المستهلك وكأنها عملية اصطياد أمام غياب جهة تدافع عن حقوقه.

عمار سلمان، موظف في وزارة التجارة، قال لـ"المدى برس": إن السلع الكهربائية لا يمكن الوثوق بها، "فالمستورد المحلي يشتري من مناشئ سيئة، وهدفه الوحيد هو الكسب ولا تهمه مصلحة المستهلك".

وأشار إلى أن "غياب الدور الحكومي في حماية المستهلك هو السبب في أن تصبح الأسواق وكأنها وكر لخداع المواطنين، حيث أنني اشتريت جهازا كهربائيا من أحد التجار، وفوجئت بعد شهر بحدوث عطل فيه، وبعدها عدت إلى البائع فقال لي بأن الجهاز الكهربائي بدون ضمان وما حدث له بعد بيعه لا يدخل ضمن مسؤولية البائع".

وأضاف سلمان "بعد أن ذهبت إلى ورشة التصليح بيّن لي صاحبها أن الجهاز غير صالح ولا يمكن إعادة تشغيله، وإن (ماركة) الجهاز غير معروفة، ونصحني بشراء جهاز جديد من محل معتمد وموثوق به ويحتوي على ضمان للمستهلك".

وأكد سلمان ضرورة تنظيم عمل الأسواق وطريقة دخول السلع للبلاد.

أحمد سعد، صاحب محل لبيع أجهزة الموبايل، بين "دورنا مهم في الحياة اليومية، فنحن نوفر ما يحتاج إليه المواطن ونقوم بشراء السلع من التجار الكبار، وهؤلاء هم من يتحكم بنوعية البضاعة وما تحمله من صفات وخصائص، ودورنا لا يتعدى دور الوساطة بين التاجر والمستهلك".

وتابع سعد "التجار لا تهمهم حقوق المستهلك بقدر اهتمامهم بالربح، لذلك نلاحظ عندما يستوردون بضاعة ويجدون أن لها سوقاً وطلباً، فإنهم يواصلون استيراد نفس الماركة، لكن بمستوى وخصائص رديئة لا ترتقي للبضاعة التي دخلت للأسواق أول الأمر، فيكون الضحية المستهلك، فيما هم يحققون إرباحاً بشراء بضائع يخدعون بها الناس".

الإعلامية سرى العزاوي، ترى أن "الخلل يكمن في غياب الرقيب الحكومي، فأول الأمر علينا أن ننظم منظومة معلومات عن التجار ومصادر تمويلهم وما هي سلعهم التي تكون محفوظة لدى الدولة، وثانيا تحديد سياقات تحمي فيها المنتج المحلي مثل التعريفة الكمركية".

وأكدت العزاوي أن "المستورد يأتي بسلع بأرخص الأسعار، وهو ما تسبب بغلق الكثير من المعامل، وهنا يأتي دور التعرفة الكمركية في حماية المنتج المحلي".

صفا علي، موظفة في وزارة العدل، أشارت إلى أن "البرلمان لا يهتم بأمور المواطن ولا يراقب السوق وما فيها من بضائع".

وتساءلت علي "لماذا تخلى التجار عن الاستيراد من اليابان، ففي السابق كنا نشتري البضائع اليابانية ونحن واثقون من متانتها، لكن اليوم تسيطر بضاعة الصين على حياتنا وما يصل لأسواقنا مجرد سلع قصيرة العمر، ما يعني استمرار تفريغ جيوب العوائل الفقيرة".

ولفتت إلى أن "المواطن يرى إن السوق المحلية فقدت الثقة بين المشتري والبائع ولا ثقة بالبضائع التي يقتنيها المواطن، وهذا بسبب غياب الدور الحكومي وعدم تواجد أجهزة رقابية، إلى جانب جشع التجار والسعي لتحقيق أكبر ربح ولو على حساب المستهلك".

تشكيل لجنة لتجهيز المواطنين بسيارات وفق نظام التقسيط في البصرة

□ البصرة / المدى

شكل مجلس البصرة، لجنة متخصصة لاختيار شركة تجهز المواطنين بسيارات وفق نظام التقسيط، فيما صادق على عدد من المشاريع الخدمية الجديدة في مختلف القطاعات، وأبرزها الماء والكهرباء. وقال رئيس لجنة التمنية الاقتصادية في مجلس البصرة محمود المكصوصي، في تصريح اطلعت عليه "المدى": إن مجلس المحافظة قرر تشكيل لجنة متخصصة لاختيار إحدى الشركات الراغبة بتجهيز أهالي المحافظة بسيارات وفق نظام التقسيط الشهري.

وبين أن "هناك تعليمات وردت من قبل مصرف الرشيد بصدد تقديم التسهيلات للمواطنين المتقدمين للحصول على سيارات بالتقسيط، ومن ضمن الشروط الموضوعة للتعامل مع الشركات التي قدمت العروض أن تكون السيارات من مناشئ رصينة وذات جودة وكفاءة عاليتين".

إلى ذلك، أفاد مقرر مجلس المحافظة وليد الحلفي، بأن المجلس صادق على دعم مشاريع عدد من المشاريع الخدمية الجديدة في المحافظة، مبينا أنه تم تخصيص ٦٤٢ مليون دينار لتجهيز المدينة الكرفانية بالماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية. وأشار الحلفي إلى أن الهدف من ذلك هو توفير سكن ملائم للمواطنين المتجاوزين على دور الدولة وعقاراتها كبديل مؤقت عن المناطق العشوائية التي تنتشر في عدد من مناطق المحافظة.

وتابع بالقول: إن المجلس صادق أيضا على مشروع ماء منطقة أبو غريب في قضاء (المدينة) ضمن الموازنة التشغيلية للعام الحالي، بكلفة تصل تزيد على ٦٣ مليون دينار، مضيفا أنه تقرر أيضا رفع الحظر عن أراضي منطقة حي الأمير في قضاء الزبير ومنح أصحابها إجازات بناء. وذكر الحلفي أن مجلس المحافظة أعد مشروعا لإنشاء سد على شط العرب قرب منطقة أبو فلوس بغية الحد من شح المياه، والحيلولة دون امتداد اللسان الملحي إلى شط العرب، لإنقاذ الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية التي تضررت بشكل كبير جراء ارتفاع نسبة الملوحة في مياه شط العرب، فضلا عن تأمين مياه لمحطات ماء الشرب. الحلفي أكد أن مجلس المحافظة سيرصد الأموال اللازمة لإنشاء هذا السد الذي سيكون له تأثير كبير على النهوض بواقع الزراعة في البصرة.

نصب جهاز الأول من نوعه في البلاد للتشخيص الفموي

□ بغداد / قيس عيدان

أعلنت دائرة صحة بغداد الرصافة، نصب جهاز حديث عالي التقنية في مجال الكشف الدقيق عن الأمراض النادرة التي تصيب الأسنان والفكين، في إحدى المؤسسات الصحية بمدينة الصدر. وقال مدير عام دائرة صحة بغداد الرصافة الدكتور علي بستان الفرطوسي لـ"المدى": إن هذا الجهاز يعد الأول من نوعه في البلاد. وبين إن الجهاز عالي الدقة لإمكانية استخدامه في التشخيص الفموي، وكذلك الكشف الدقيق عن الأمراض النادرة التي تصيب الأسنان والفكين، وجزء من الدماغ، مشيرا إلى أن الجهاز يستخدم أيضا في تحديد قياسات الغرز وحشوات جذور الأسنان. وأضاف الفرطوسي إن "الجهاز من مناشئ عالمية رصينة وسوف يخدم أهالي مدينة الصدر والمناطق الأخرى"، لافتا إلى أن الجهاز سيخدم أيضا طلبة كليات طب الأسنان والدراسات العليا.

جامعة واسط تعلن قبول نحو ٢٤٠٠ طالب وطالبة في الدراسة الأولية

□ بغداد / المدى

وافقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على استحداث كلية وعدد من الأقسام في جامعتي القادسية وواسط، فيما أعلنت الأخيرة خطتها لقبول ٢٤٧٥ طالبا وطالبة بالدراسة الأولية الصباحية، للعام الدراسي المقبل.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الوزارة وافقت على استحداث كلية للتمريض وعدد من الأقسام في جامعتي القادسية وواسط، للعام الدراسي المقبل.

وبين أن الموافقة شملت استحداث كلية التمريض، وقسم علوم القرآن والتربية الإسلامية بكلية التربية بجامعة القادسية. وأضاف جبار إن وزارة التعليم، وافقت أيضا على استحداث قسمي علوم الحياة، والرياضيات، في كلية التربية، إضافة إلى قسم رياض الأطفال بكلية التربية الأساسية، وقسم الترجمة في كلية الآداب بجامعة واسط، مشيرا إلى أن الوزارة ألزمت الجامعة بتوفير مختبر الصوت في قسم الترجمة.

ولفت جبار إلى أن لجنة وزارية في وزارة التعليم العالي ستقوم بزيارة جامعتي القادسية وواسط للتأكد من توفر المستلزمات المادية والبشرية المطلوبة للاستحداث.

إلى ذلك، أعلنت جامعة واسط عن خطتها لقبول نحو ٢٤٠٠ طالب وطالبة ضمن خطة القبول المركزي والمباشر بالدراسة الأولية الصباحية في ١١ كلية علمية وإنسانية للعام الدراسي المقبل.

وذكر البيان أن الخطة تضمنت قبول ٥٥٠ طالبا وطالبة في كلية التربية، بواقع ١٠٠ طالب وطالبة لكل من أقسام اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافية، والعلوم التربوية والنفسية، فيما حصل قسما اللغة الانكليزية، وعلوم القرآن على ٧٠ طالبا وطالبة لكل منهما.

وتابع بأن ٣٠٠ طالب وطالبة سيتم قبولهم في كلية العلوم، بواقع ١٠٠ طالب وطالبة لكل من أقسام علوم الحياة، والفيزياء، والكيمياء، مشيرا إلى أن حصة كلية الإدارة والاقتصاد بلغت ٢٧٥ طالبا وطالبة في أقسامها الثلاثة، بواقع ٢٠٠ طالب وطالبة مناصفة بين قسمي الاقتصاد، والمحاسبة، و٧٥ طالبا وطالبة في قسم الإحصاء.وأشار البيان إلى أن ٣٧٥ طالباً وطالبة سيتم قبولهم في كلية الآداب، بواقع ٧٥ طالبا وطالبة في قسم الدراسات الشرقية، و٣٠٠ طالب وطالبة يتم توزيعهم بالتساوي بين أقسام اللغة العربية، والفلسفة، والاجتماع.

وتضمنت الخطة قبول ٢٠٠ طالب وطالبة في كلية الزراعة مناصفة بين قسميها الإنتاج الغذائي والحيواني، و١٠٠ طالب لقسم تقنيات الري، في حين سيتم قبول ٢٠٠ طالب وطالبة في كلية التربية الأساسية مناصفة بين قسميها العلوم العامة، واللغة العربية. وأفاد البيان بأن ٧٥ طالبا وطالبة سيتم قبولهم في كلية الطب، ومثلهم في كلية الطب البيطري، وبنفس العدد ستكون حصة كلية القانون، مضيفا أن قسمي كلية الهندسة المدني والميكانيكي سيتقاسمان ١٥٠ طالبا وطالبة، و١٠٠ طالب وطالبة سيتم قبولهم في كلية التربية الرياضية.

بعد أن كان ملهماً للشعراء وملاذاً للأهالي

شـط الحلـة يـتـحـوّل إلى مـصـدر لـلأوبـئـة والـسـرطـان

□ الحلة / إقبال محمد

يعد شط الحلة من المعالم البارزة في هذه المدينة التي تسمى باسمها، ومنه تتزود أحيائها السكنية ومناطقها التجارية والصناعية وأراضيها بالماء، إلا أن حال هذا الشط الآن لايشير إلى أهميته، بل يكشف عن حجم الإهمال والتجاوزات عليه من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأهالي، وبات أشبه بمكب لنفايات المدينة.

المواطن عبد الحسين محمد، يقول في حديثه لـ"المدى": إن شط الحلة "يشطر المدينة إلى نصفين غير متساويين ولا متجانسين، فالجانب الأيمن اختارته المؤسسات الحكومية مقرا لها، إضافة إلى شركات ومعامل وورش القطاع الخاص التجارية والمهنية، فأصبح مركزا سياسيا اقتصاديا ثقافيا".

ويضيف "أما الجانب الأيسر من النهر فهو الوجه الأخضر لمدينة الحلة حيث تكثر بساتين الفاكهة والنخيل والخضراوات والأراضي الزراعية"، مستدركا "وفي كلا الجانبين تتجاور الأحياء السكنية".

ويتابع محمد "الشط الذي كان حتى وقت قريب معلما جميلا لمدينة الحلة، الذي تغنى به شعراء المدينة، لم يعد كذلك، فقد شوهت ملامحه وبات قناة لنقل الأمراض والأوبئة والنفايات بعد أن كان شريان الحياة لمدينة الحلة"، على حد قوله.

ويشير محمد إلى أنهم كثيرا ما سمعوا بأن شط الحلة أصبح سببا للأمراض السرطانية جراء ما يلقى فيه من نفايات وأنقاض ومخلفات طبية وصناعية.

ويختتم حديثه متسائلا "لا أدري لماذا لا تفكر الحكومات المحلية المتعاقبة باستثمار حقيقي لهذا الشط، ولولا القطاع الخاص لما وجدنا مكانا للاستراحة على ضفتيه".

المواطن كاظم نعمة ينوه إلى أن "شط الحلة اقترن بهذه المدينة وأصبح من رموزها، بحيث لا يمكن ذكرها إلى وتردد اسمه معها"، مبينا "كان شط الحلة ملاذا للعوائل حيث نقضي الأمسيات حتى وقت متأخر من الليل على كورنيشه".

ويلفت نعمة إلى أن "الشط بدلا من أن يستثمر في مشاريع سياحية، استثمر كمكب للنفايات الثقيلة والخفيفة ومياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية والطبية والتجاوزات من جميع الأطراف الحكومية والقطاع الخاص وأهالي المدينة".

ويؤكد نعمة "منذ ٥٠ عاما نسمع تصريحات الحكومات المتعاقبة بخصوص الاهتمام بشط الحلة وتطويره وتنفيذ عمليات الكري والتعريض ولكن لم يتحقق شيء من ذلك حتى الآن".

تصريف المياه الثقيلة في شط الحلة

إلا أن نائب محافظ بابل المهندس علي عبد سهيل، يقول في حديثه لـ"المدى": إن وزارة الموارد المائية خصصت ١٠٠ مليار دينار لتوسيع وتطوير شط الحلة للمقطع الواقع بين جسري (بته) و(الهنود) بمسافة تزيد على الخمسة كيلومترات، وتغليف الضفتين بمادة (الشيت باير) والأحجار الكلسية.

ويشير إلى أن تطوير شط الحلة "يعد من أولويات الحكومة المحلية وتنفيذه سيتم خلال الفترة المتبقية من هذا العام"، مضيفا "سيتم تأهيل الشط وتشجير ضفتيه واستثمارهما سياحيا، فضلا عن أن هذه أعمال التأهيل ستسهم بتخليص الشط من العوالق والنباتات الضارة وتسهيل جريان المياه".

ودعا سهيل المتجاوزين على شط الحلة إلى التعاون مع أجهزة البلدية لرفع التجاوزات وتسهيل عمل الجهة المنفذة للمشروع.

جامعة بابل بدورها كشفت عن مخاطر تلوث شط الحلة بالعناصر الثقيلة، على الصحة العامة، مبينة في دراسة علمية أعدها قسم علوم الحياة في كلية العلوم، واطلعت عليها "المدى"، أن تلك العناصر تشكل خطرا كبيرا على الصحة العامة بسبب انتقالها ضمن السلاسل الغذائية وتراكمها في أجسام الأحياء المختلفة كالنباتات والأسماك ومن ثم انتقالها إلى جسم الإنسان عند تناوله الكائنات التي تتغذى على مياه الشط.

وأرجعت الدراسة مسببات التلوث إلى مصادر وسائط النقل، وفضلات المجاري، والمبيدات الزراعية، وتأثيرات دول المنبع في طرح الملوثات في نهر الفرات، ما يشكل خطرا كبيرا على نوعية المياه والحياة الإحيائية في شط الحلة.

وأكدت الدراسة التي اعتمدت النتائج المختبرية، على ضرورة إجراء مزيد من الدراسات، ومراقبة بيئية دائمة، وتبني بحوث مشتركة بين ملاكات الوزارات ذات العلاقة، إلى جانب توفير الدعم المادي للباحثين وطلبة الدراسات العليا، بغية إيجاد حلول لهذه المشكلة.

من جهته، حذر مدير بيئة بابل عباس خضير عباس، في تصريح لـ"المدى"، من أن التجاوزات الكبيرة التي يتعرض لها شط الحلة، "باتت تشكل خطرا بيئيا وصحيا".

وأوضح أن مصادر التلوث هي "المؤسسات الحكومية من مختلف القطاعات، وخاصة المستشفيات والمراكز الصحية ودوائر المجاري، وكذلك القطاع الخاص، والعيادات الطبية والأسواق الشعبية، والمعامل والورش الصناعية والحرفية، إضافة إلى الأهالي".

وبين عباس أن مديريته "أعدت دراسات وقدمت مقترحات لإنقاذ الشط مما هو عليه، خاصة وأنه المصدر الرئيس لمياه الشرب وري المزروعات، لكن لم يجر تطبيق أي مما قدمته مديرية البيئة لغاية الآن".

وبهذا الخصوص، أعلن نائب رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس محافظة بابل مازن عبد الكريم، أن المجلس "أصدر توجيهاً إلى الدوائر المعنية كقائممقامية قضاء الحلة والدوائر ذات العلاقة لمتابعة التجاوزات على شط الحلة ومعاقبة المتجاوزين".

وأكد أن مجلس المحافظة "عرض ضفتي شط الحلة اللتين تتوسطان المدينة للاستثمار كحل أمثل لمنع التلوث"، لكنه لم ينف وجود "مشاكل حالت دون حسم موضوع الاستثمار لغاية الآن".